الصراعات الدبلوماسية تدمر سمعة بيئة الأعمال في السعودية

خلصت دراسة دولية إلى أن الصراعات الدبلوماسية التي يورط ولي العهد محمد بن سلمان السعودية بها بشكل متصاعد تهدد بتدمير سمعة بيئة الأعمال في المملكة وتقليص الاستثمارات الأجنبية.

وقال مركز AGSIW للدراسات إن مستويات الاستثمارات الأجنبية في السعودية منخفضة وليست واعدة، وستبقى الأرقام في تباطؤ حتى نهاية عام 2022، وأن هناك حالة من عدم اليقين بالجدوى الاستراتيجية للاستثمارات طويلة الأجل في السعودية، ولن تحقق مبادرات الاستثمار أهداف رؤية ″2030.

وذكر المركز في دراسة له أن استمرار حدوث صراعات دبلوماسية كبيرة ذات تداعيات اقتصادية، سيدمر سمعة بيئة الأعمال في السعودية.

وأوضح أن التوترات السعودية الأمريكية تمنع دخول الكثير من الشركات الأمريكية للسوق السعودي، الذي أصبح مصدر قلق لرجال الأعمال“.

ويقدر المستثمرون الأجانب الاستقرار في العلاقات الخارجية للدولة المستهدفة، لكن السعودية تستمر بتصعيد التوترات الدبلوماسية في المنطقة، حيث كان آخرها التوتر مع لبنان، كما تواجه العديد من الشركات الأجنبية تكاليف متزايدة على طول سلسلة التوريد وعملية البيع".

تبنت الحكومة السعودية نهج العصا والجزرة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي فبراير ، أعلنت الحكومة السعودية أنه من أجل تأمين العقود الحكومية ، سيُطلب من الشركات الأجنبية إنشاء مقر إقليمي في السعودية بحلول 1 يناير 2024.

وفقًا لوكالة الأنباء السعودية ، حصلت حوالي 44 شركة متعددة الجنسيات على تراخيص لنقلها الى المقر الإقليمي للرياض – كجزء من برنامج جذب المقار الإقليمي للشركات متعددة الجنسيات.

أما بالنسبة للجزرة ، فقد أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز مرسوما ملكيا في 11 تشرين الثاني / نوفمبر يسمح للمغتربين المتخصصين بالحصول على الجنسية السعودية – وهو مجرد أحد الإصلاحات العديدة التي تهدف إلى جعل المملكة بيئة أكثر ودية للأعمال التجارية.

كما أطلقت وزارة الاستثمار خدمة جديدة تسهل عملية تأسيس الأعمال للمستثمرين الموجودين خارج الدولة.

وأرقام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخيرة في السعودية ليست واعدة بشكل مفرط ، ولكن مستويات الاستثمار المنخفضة توفر مجالًا كبيرًا للنمو.

في حين أن الكثير من الشركات الأمريكية تسعى لدخول الأسواق السعودية أو توسيع وجودها الا أن التوترات بين السعودية والولايات المتحدة وقضايا السمعة مصدر قلق لبعض رجال الأعمال.

إن التصعيد الأخير للتوترات الدبلوماسية بين السعودية ولبنان ، والذي يقال إنه يشمل مقاطعة البضائع اللبنانية ويشارك دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، يذكرنا بالخلافات الدبلوماسية السابقة للسعودية مع قطر وتركيا وألمانيا وكندا.

واستمرار حدوث صراعات دبلوماسية كبيرة ذات تداعيات اقتصادية يعقد الجهود السعودية لتعزيز بيئة صديقة للأعمال.

وبينما يتم نقل العديد من التكاليف المرتبطة بضريبة القيمة المضافة إلى المستهلكين ، تواجه العديد من الشركات أيضًا تكاليف متزايدة على طول سلسلة التوريد وعملية المبيعات.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ، أرسلت السفارة الأمريكية في الرياض خطابًا هامًا إلى وزارة الاستثمار السعودية تشدد فيه على المخاوف بشأن القضايا الضريبية ، لا سيما "الافتقار إلى الشفافية والاتساق والإجراءات القانونية الواجبة" ، في أعقاب الفواتير الضريبية غير المتوقعة التي تلقتها الشركات متعددة الجنسيات.